Altwaijri, Ahmed. (2020). Developing the Courses of Islamic Sciences at Qassim University in the Light of Systemic Approach from the Perspectives of Faculty Members at College of Sharia. *Journal of Educational Science*, *5* (2), 201-235.

Developing the Courses of Islamic Sciences at Qassim University in the Light of Systemic Approach from the Perspectives of Faculty Members at College of Sharia

Dr. Ahmed bin Mohammed Altwaijri
Associate Professor of Curriculum and Instruction
College of Education - Qassim University
amt20131434@hotmail.com

Abstract

The study aimed at employing the Systemic Approach in developing the courses of Islamic sciences as seen by the faculty members at the college of Sharia in Qassim University. The focus of the study was to articulate the criteria and indicators to develop these courses using the systemic approach and examine faculty perspectives of the actual application of this approach in teaching Islamic courses and the degree to which these criteria and indicators were applied. The research methodology was based on the descriptive method, through the collection of study data for the responses of the members of the research sample through the design of a data collection tool (questionnaire) that included four criteria applied to a random sample (181) of the research community. The results of the study indicated that there were differences between the responses of the sample members. It was found that the first axis related to the objectives of Islamic sciences courses achieved with a medium degree. The second axis related to the content of Islamic sciences courses achieved with a medium degree. The third axis related to teaching methods achieved with a medium degree. The course concluded with the presentation of a proposed vision for the development of Islamic sciences courses in light of the systemic approach and a set of recommendations.

Keywords: Developing the Courses -Islamic Sciences- Systemic Approach.

التويجري، أحمد. (٢٠٢٠). تطوير مقررات العلوم الشرعية بجامعة القصيم في ضوء المدخل المنظومي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كلية الشريعة. *مجلة العلوم التربوية، ٥* (٢)، ٢٠١-٢٣٥.

تطوير مقررات العلوم الشرعية بجامعة القصيم في ضوء المدخل المنظومي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كلية الشريعة

د. أحمد بن محمد التويجري[1]

المستخلص:

استهدف البحث توظيف المدخل المنظومي في تطوير مقررات العلوم الشرعية في جامعة القصيم، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كلية الشريعة، من خلال تحديد معايير ومؤشرات تطوير مقررات العلوم الشرعية وفق المدخل المنظومي، وتقصي آراء أعضاء هيئة التدريس في الواقع الفعلي لتطبيق المدخل المنظومي في مقررات العلوم الشرعية، وبيان درجة مراعاة تلك المقررات للمعايير والمؤشرات، ومن ثم تقديم تصور مقترح لتطوير مقررات العلوم الشرعية بجامعة القصيم وفق المدخل المنظومي. واعتمدت منهجية البحث المنهج الوصفي المسحي، من خلال جمع بيانات البحث لاستجابات أفراد عينة البحث، وذلك عن طريق تصميم أداة لجمع البيانات (استبانة)، شملت أربعة معايير، طبقت على عينة عشوائية عددها (١٨١) من مجتمع البحث. وأشارت نتائج البحث إلى وجود فروق بين استجابات أفراد العينة، فقد تبين أنَّ المحور الأول المتعلق بأهداف مقررات العلوم الشرعية تحقق بدرجة متوسطة، والمحور الثاني المتعلق بمحتوى مقررات العلوم الشرعية تحقق بدرجة متوسطة، والمحور الثالث المتعلق بطرائق التدريس تحقق بدرجة متوسطة، وكذلك المحور الرابع المتعلق بأساليب تقويم مقررات العلوم الشرعية تحقق بدرجة متوسطة، واختتم البحث بتقديم تصور مقترح لتطوير مقررات العلوم الشرعية في ضوء المدخل المنظومي ومجموعة من التوصيات.

الكلمات المفتاحية: تطوير مقررات – العلوم الشرعية – المدخل المنظومي.

[1] أستاذ المناهج وطرق التدريس المشارك، كلية التربية – جامعة القصيم، amt20131434@hotmail.com

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

يمثل التعليم الجامعي إحدى المراحل التعليمية المتميزة في أي مجتمع، ويقدم صورة مشرقة للرقي والتقدم الحضاري للأمم والشعوب، فقد يضطلع التعليم العالي بأدوار مهمة، تتمثل في مجالات رئيسة هي: نقل المعرفة من خلال التدريس، وإنتاج المعرفة من خلال الدراسة العلمية بصورتها النظرية أو التطبيقية، وخدمة المجتمع، والتنمية، والبيئة، وغيرها. (الربيعي، ٢٠٠٨، ١٤٣، بدران، ٢٠٠٩، ص٤٤٢، العبادي والطائي، ٢٠١١، ص٢٥، الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، ٢٠١٢، ص ١٥).

ونتيجة لذلك، فقد وضعت وزارات التعليم العالي خططًا للتطوير، متمثلة في برامج الاعتماد الأكاديمي وبرامج جودة التعليم، وهذه البرامج تركز على تطوير جوانب متعددة في العملية التعليمية، كطرائق وأساليب التدريس؛ بهدف تنمية التفكير بأنماطه المختلفة: كالإبداعي والناقد لدى الطلبة، وضرورة البحث عن أساليب تسهم في تنمية تلك القدرات.

وهناك ضرورة ملحة، تتمثل في الاعتناء بتطوير التعليم العالي، في مجال العلوم الشرعية من جهة المناهج، وطرق التدريس، وأساليب التقويم، وتطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في البرامج التعليمية، حيث إنَّ الدراسات التربوية تركز على التعليم العام، وهناك ندرة في الدراسات في المراحل الجامعية المختلفة؛ اكتفاءً بخبرة عضو هيئة التدريس، وتعويلاً على تعلمه الذاتي، ونضج الطالب الجامعي، وهذه الحجج قاصرة في تبرير قلة الدراسات في هذا الباب، وهناك مبررات متعددة تدفعنا لتطبيق أساليب حديثة في تدريس العلوم الشرعية.

وما تزال الجهود متواصلة للعلماء المسلمين تسعى إلى رأب الصدع ومواكبة الواقع المعاصر، ساعية تارة إلى إبراز مكانة العلوم الشرعية وقيمتها، وفعالية مناهجها ومقرراتها، ومدركة تارة أخرى أهمية المراجعة، والنقد، وبذل الجهد؛ من أجل تطوير مقررات العلوم الشرعية؛ حتى تتحلى بما هو جدير بالاعتبار في مواكبة الواقع والإسهام في حل قضاياه، وتقديم أفضل المداخل والتنظيمات المنهجية لتطويرها.

والمتأمل لواقع بعض مقررات العلوم الشرعية يجد بعض الشواهد على ضعف مخرجاتها من جوانب مختلفة، ومن هذه الشواهد أنَّ:

- الغالب على مخرجات كليات الشريعة -من الناحية العلمية- أنها تمتلك ثقافة شرعية عامة، لا تخرج عن دائرة الكليات أو التفاصيل المتناثرة، وليست علمًا شرعيًّا عميق الجذور، كما أنها ليست مبنية على التأصيل المنهجي.
- الكثير من هذه المخرجات -من الناحية الفكرية- لا يعطي للتفكير المنهجي العميق القادر على الربط بين المقدمات والنتائج بطريقة منطقية صحيحة وزنًا يُذكر.
- الغالب على المخرجات -من الناحية اللغوية- شيوع اللحن النحوي، وضعف القدرة على الصياغة البلاغية للخطاب الشرعي.
- من ناحية المعرفة الواقعية بالحياة فكثير من المخرجات الشرعية لا تملك رؤية واضحة تجاه الواقع البشري وقضاياه. (بكار، ٢٠١١، ١٨٥، صادقي، ٢٠١٢، ١٧، الدويش، ٢٠١٣، ٨٦).

وفي هذا السياق، أفرزت التجديدات التربوية المعاصرة كثيرًا من الأطر والتطبيقات التي تستهدف الارتقاء بمستوى مقررات العلوم الشرعية، ومن بين هذه الأفكار والتطبيقات، يبرز المدخل المنظومي باعتباره ظاهرة تربوية حديثة، طُبِّق وثبتت جدواه في العلوم التربوية، وذلك بعد أن كان تطبيقه في البداية قاصرًا على النواحي الإدارية والصناعية.

وعلى الرغم من حداثة فكر المدخل المنظومي ومحدوديَّة تطبيقه خارج المؤسسات الإدارية والصناعية، فإنَّ القائمين على مقررات العلوم الشرعية يتطلعون للاستفادة منه، واستحداث نماذج تطبيقية له أكثر توافقًا مع طبيعة هذه المقررات والخصائص المميزة لها، حيث إنَّ توظيف واستخدام المدخل المنظومي في مقررات العلوم الشرعية يعد من أهم الموضوعات التي لها علاقة مهمة بالإعداد المتخصص للطلاب.

فالمقررات تعد أهم ركيزة في العملية التعليمية على الإطلاق، إذ إنَّ المقررات ذات الجودة العالية تجعل من الخرِّيج قيمة مضافة لسوق العمل والمجتمع، ولذلك فإنَّ وضع مجموعة من المبادئ والأسس التي تشكل ما يعرف بمنظومية مقررات العلوم الشرعية، هو من الأهمية بمكان؛ فإذا كانت مقررات فروع العلوم المختلفة بالكلية تحتاج إلى المدخل المنظومي فإنَّ مقررات العلوم الشرعية أكثر احتياجًا له؛ إذ تحكمها معايير شريعة رب ، المستندة إلى كتاب الله الكريم وسنة رسوله -عليه الصلاة والسلام-؛ لذلك فإنَّ هذا الجهد المتواضع يسعى إلى التعرف على أهم المعايير والأسس التي توضح المدخل المنظومي لمقررات العلوم الشرعية؛ لتبين في نهاية المطاف أثرها على مخرجات التعليم الشرعي في حد ذاته.

ولا شك أنَّ وجود نظام موحد وفعال لمنظومة مقررات العلوم الشرعية، يسهم بشكل كبير في تكوين قاعدة من الثقة والشفافية بين الأطراف التي تتعامل بالعلوم الشرعية، ويستهدف في الوقت نفسه تحسين كفاءة وأداء أعضاء هيئة التدريس وخريجي كليات الشريعة؛ لذلك كان من المهم توضيح أهمية توافر بنية منظومية متكاملة تعزز نمو وتطور كليات الشريعة بالجامعات، وتؤدي لاستقرار المستوى التعليمي من خلال رقابة أكاديمية أفضل، وكذلك تحسين مستوى الطلاب، وهو ما من شأنه تطوير مقررات العلوم الشرعية.

إنَّ هذا البحث يركز على توظيف المدخل المنظومي في مقررات العلوم الشرعية، والأسباب الموجبة له، باعتباره أسلوبًا لتطوير مقررات العلوم الشرعية، مع عرض محددات هذا المدخل - سواءً المحددات الخارجية أو المحددات الداخلية-، ووصولاً إلى وضع أسس توظيف المدخل المنظومي في مقررات العلوم الشرعية من ضوابط شرعية، وأهداف ومحتويات المناهج، كما سيعرض البحث علاقة المدخل المنظومي في مقررات العلوم الشرعية بأعضاء هيئة التدريس والطلاب وإدارة الجامعة والمجتمع بمكوناته المختلفة.

لذلك يمكن القول بأنَّ استخدام المدخل المنظومي في تطوير مقررات العلوم الشرعية يعكس اهتمام مؤسسات التعليم الشرعي بالتطوير المستمر، وضرورة استثمار التطور التكنولوجي في ذلك، وتحديد معايير جودة المؤسسات التعليمية القائمة؛ في سبيل التوصل إلى معالم واضحة تعين على تطوير هذه المقررات؛ لتكون أكثر ملاءمة لواقع العصر، وأكثر انسجامًا مع مقتضيات المستجدات فيه.

كما يحاول البحث توظيف المدخل المنظومي في مقررات العلوم الشرعية، مع مراعاة شروط الاعتماد من وحدة التخصصات الشرعية بالهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي.

ولما كانت العلوم الشرعية من خصوصيات الأمة الإسلامية، وحيث إنَّ المملكة العربية السعودية وطن الإسلام الأول، فإنَّ من المهم تبني المدخل المنظومي في تطوير تلك المقررات؛ لتكون مرجعًا في قياس إنتاجية المقررات، وعلامة مميزة للجامعات السعودية، ومؤشرًا على ما بلغته المملكة من الريادة والتقدم.

مشكلة البحث:

تبلور الإحساس بمشكلة البحث من خلال:

- نتائج الدراسات السابقة: فقد أكدت نتائج العديد من الدراسات على ضرورة رفع كفاءة وتطوير العملية التعليمية بصورة منظومية شاملة، وإنماء القدرة على التفكير المنظومي لدى الطلاب، وتنمية المهارات العليا للتفكير؛ لإعداد جيل قادر على التعامل الإيجابي مع النظم البيئية التي يعيش فيها، من خلال الربط بين الأجزاء المختلفة من المنهج بعضها ببعض، وتوضيح العلاقات المتبادلة بين المفاهيم المختلفة، والمساعدة على التمييز بينها. (فهمي).
- الرغبة في تحسين مخرجات الكليات الشرعية: فقد أكدت نتائج دراسات مثل: (بكار، ٢٠١١، ١٨٥، صادقي، ٢٠١٢، ١٧، الدويش، ٨٦، ٢٠١٣) على وجود مؤشرات بضعف بعض المخرجات.
- وبناءً على ما سبق يمكن التصدي لمشكلة البحث وعلاج هذه المؤشرات بمحاولة توظيف المدخل المنظومي في تطوير مقررات العلوم الشرعية في جامعة القصيم، من خلال تقصي آراء أعضاء هيئة التدريس في كلية الشريعة، ومن ثم استهدف البحث تحديد معايير ومؤشرات تطوير مقررات العلوم الشرعية وفق المدخل المنظومي، وبيان درجة مراعاة مقررات العلوم الشرعية لها من وجهة نظرهم، وتقديم تصور مقترح لتطوير هذه المقررات وفق المدخل المنظومي، وبصورة أكثر تحديدًا فإنَّ البحث الحالي يحاول الإجابة عن الأسئلة الآتية:

أسئلة البحث:

١. ما درجة مراعاة أهداف مقررات العلوم الشرعية لمعايير ومؤشرات المدخل المنظومي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة القصيم؟
٢. ما درجة مراعاة محتوى مقررات العلوم الشرعية لمعايير ومؤشرات المدخل المنظومي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة القصيم؟
٣. ما درجة مراعاة طرق تدريس مقررات العلوم الشرعية لمعايير ومؤشرات المدخل المنظومي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة القصيم؟
٤. ما درجة مراعاة أساليب تقويم مقررات العلوم الشرعية لمعايير ومؤشرات المدخل المنظومي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة القصيم؟
٥. ما التصور المقترح لتطوير مقررات العلوم الشرعية بجامعة القصيم في ضوء المدخل المنظومي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كلية الشريعة؟

أهمية البحث:

١. الأهمية العلمية: في محاولة إثراء البحث في مجال المدخل المنظومي، حيث إنَّ الدراسات السابقة التي تناولت المدخل المنظومي في كليات الشريعة محدودة للغاية، لهذا يؤمل أن يسهم البحث بإضافة نوعية في هذا المجال.

٢. الأهمية التطبيقية: في كونه يلفت النظر إلى أهمية الأخذ بالمدخل المنظومي في تطوير مقررات العلوم الشرعية، التي تحكمها مجموعة من المعايير والضوابط، بما يكفل تحقيق فلسفة مقررات العلوم الشرعية، وما يحقق مناخًا داعمًا لجودة مقررات العلوم الشرعية.

تحديد مصطلحات البحث:

١. المدخل المنظومي: يعرَّف إجرائيًّا في هذا البحث بأنه: «مدخل لدراسة الطلاب لمقررات العلوم الشرعية من خلال مجموعة من المنظومات الرئيسة والفرعية المتكاملة، التي توضح العلاقات المتبادلة بين كل مفهوم وآخر، وتساعد الطلاب على ربط ما يدرسونه بما سبق لهم دراسته، وبما سوف يدرسونه».

٢. مقررات العلوم الشرعية: هي المقررات الدراسية في مجال العلوم الشرعية والمقررة على طلبة البكالوريوس في جامعة القصيم للعام الجامعي (١٤٣٨/١٤٣٩هـ)، التي تتكون من مجموعة منظمة من وصف عام لتلك المقررات، وأهدافها، وخبراتها التعليمية التعلُّمية، وتشمل: (المحتوى ومعالجاته التدريسية، وأساليب التقويم لمخرجات التعلم).

٣. تطوير مقررات العلوم الشرعية في ضوء المدخل المنظومي: الآليات والترتيبات اللازمة التي تحكم وضع وتطبيق مقررات العلوم الشرعية؛ لضمان جودة مستوى طلاب كليات الشريعة ورفع كفاءتهم؛ بما يمكن من تحقيق مخرجات فاعلة.

حدود البحث:

اقتصر البحث على:

- مقررات العلوم الشرعية في جامعة القصيم المقررة والمطبقة في عام (١٤٣٨/١٤٣٩هـ).
- المعايير والمؤشرات اللازمة لاستخدام المدخل المنظومي في المقررات الدراسية الخاصة بالعلوم الشرعية.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً: مفهوم المدخل المنظومي:

يشهد المجتمع المعاصر ثورة علمية تكنولوجية عارمة في شتى مناحي الحياة، فقد شهدت السنوات الأخيرة قفزات كبيرة في مجال العلم والتكنولوجيا، وهذه القفزات والتغيرات التي أفرزها التقدم العلمي والتكنولوجي جعلت العملية التعليمية أمام تحديات هائلة تدعو إلى ضرورة تطوير التعليم؛ انطلاقًا من كون التربية بصفة عامة، وطرق التدريس على وجه الخصوص، تسهمان في تطوير إمكانات الإنسان بما يمكنه من مواجهة هذه التحديات الهائلة، والتعامل معها بفكر منظومي شامل.

فالتعليم هو أحد أهم أدوات التغيير التي تحتاج دائمًا وأبدًا إلى التطوير، وتعد طريقة التدريس أحد أهم محددات هذا التطوير؛ فالطريقة التقليدية تعتمد على تقديم الخبرات والمعارف بصورة خطية منعزلة عن بعضها البعض، مما يسهم في بناء بنية معرفية غير مترابطة (فهمي، ٢٠١٤، ص٢).

ولعل ظهور المدخل المنظومي كتوجه حديث، يمكن أن يساهم في العبور بالعملية التعليمية عامة، والمقررات الجامعية من الخطية إلى المنظومية؛ لكونه يحد من ثقافة الذاكرة، ويؤكد على تنمية التفكير، ورؤية الجزئيات في إطار كلي مترابط. ولقد أصبح الأخذ بالمدخل المنظومي مطلبًا ملحًّا وضروريًّا؛ لتطوير التعليم في القرن الحادي والعشرين، الذي يتميز بسهولة الاتصالات، ولقد اهتمت العديد من الدراسات والبحوث باستخدام المدخل المنظومي في العملية التعليمية، منها على سبيل المثال: (نصر، ٢٠٠١)، و(شهاب، ٢٠٠١)، و(حسب الله، ٢٠٠١)، و(النمر، ٢٠٠٤)، و(الذبياني، ٢٠١١).

وقد عرَّف المالكي المدخل المنظومي (٢٠٠٦، ١٨٠) بأنه: طريقة لتنظيم المحتوى تمكن من دراسته من خلال منظومة متكاملة، تتناول ما بين عناصره من ترابط وتفاعل، فتتضح فيها كافة العلاقات بين أي عنصر وغيره من العناصر؛ مما يسهم في تكوين رؤية شمولية للمادة موضوع التعلم.

ويعرِّفه فهمي وجولاجوسكي بأنه: دراسة المفاهيم أو الموضوعات من خلال منظومة متكاملة، تتضح منها كل العلاقات بين أي مفهوم أو موضوع، وغيره من المفاهيم أو الموضوعات؛

مما يجعل الطالب قادرًا على ربط ما سبقت دراسته مع ما سوف يدرسه في أي مرحلة من مراحل الدراسة خلال خطة محددة واحدة؛ لإعداده وفقًا لمنهج أو تخصص معين (نصر، ٢٠٠١).

ومما سبق يتضح أنَّ المدخل المنظومي يؤكد على النظرة الشاملة للموقف، وإدراك كل مكوناتها، وارتباطها وتفاعلها وتشابكها؛ مما يؤدي إلى رفع كفاءة وتطوير العملية التعليمية بصورة منظومية شاملة، ويمكن ضبط عمل المنظومة عن طريق عملية التغذية الراجعة.

وفي ضوء ذلك يرى أصحاب المدخل المنظومي أن يكون إصلاح التعليم من خلال الأخذ بمفهوم المنظومية في بناء المنهج، من حيث تنظيم المحتوى، واستراتيجيات التدريس، وأساليب التقويم.

وللمدخل المنظومي العديد من السمات، وهي (فهمي، وشهاب، ٢٠٠١):

السمة الأولى: لكل منظومة أهداف محددة تعمل على تحقيقها. وهذه الأهداف هي التي تحدد تركيب منظومة ما، فالأهداف هي النواة التي ينمو حولها النظام.

السمة الثانية: المنظومة كل مركب من تجميع الكيانات أو المكونات المترابطة والمتفاعلة فيما بينها. وهذا التجمع يتم وفق قواعد وقوانين منطقية لتحقيق أهداف محددة.

السمة الثالثة: لكل منظومة حدود تحيط بمكوناتها وتحفظ هويتها بدرجة ما عن البيئة المحيطة بها.

السمة الرابعة: للمنظومة بيئة تحيط بها وتقع خارج حدودها، فوراء حدود المنظومة تكون البيئة.

السمة الخامسة: تمثل دينامية عمل المنظومات بنموذج يسمى نموذج النظم الأساسي، ويتكون هذا النموذج ابتداء من المدخلات والمخرجات.

ثانيًا: أهداف استخدام المدخل المنظومي في مجال تطوير المقررات الدراسية:

يهدف المدخل المنظومي في مجال المناهج الدراسية إلى رفع كفاءة التدريس والتعلم، وجعل المقررات الدراسية مواد جاذبة للطلاب؛ مما يؤدي إلى إنماء القدرة على التفكير المنظومي لدى الطلاب بحيث يكونون قادرين على تبني رؤية شاملة لأي موضوع.

ويمكن إيجاز أهداف الأخذ بالمدخل المنظومي في مجال تطوير المناهج الدراسية فيما يلي: (فهمي وجولاجوسكي، ٢٠٠٠):

١. رفع كفاءة التدريس والتعلم.

٢. إنماء القدرة على التفكير المنظومي لدى الطلاب؛ بحيث يكون الطالب قادرًا على تبني رؤية مستقبلية شاملة لأي موضوع.

٣. تنمية المهارات العليا للتفكير، كالتحليل، والتركيب، والتقويم؛ وصولًا إلى الإبداع الذي يعد أهم مخرجات أي نظام تعليمي ناجح.

٤. الربط بين الأجزاء المختلفة من المنهج بعضها ببعض.

٥. إبراز العلاقات المتبادلة بين المفاهيم المختلفة، والمساعدة على التمييز بينها.

وتشير أدبيات البحث العلمي والدراسات السابقة إلى وجود فروق بين المدخل المنظومي والمدخل الخطي التقليدي في التدريس، التي تنعكس على تدريس كل منهما (نصر، ٢٠٠١). والجدول التالي يوضح أهم الفروق بين التدريس المنظومي، والتدريس الخطي التقليدي:

جدول رقم (١)

الفروق بين المدخل المنظومي والمدخل الخطي التقليدي

م	عناصر التدريس	المدخل المنظومي	المدخل الخطي
١	أهداف التدريس	تحدد في صورة سلوكية مثل التغيرات المتوقعة من سلوك المتعلمين.	تحدد في صورة عبارات عامة تمثل ما يؤديه المتعلم داخل حجرة الدراسة.
٢	اختيار المحتوى	يشارك في وضعه مجموعة من الخبراء المتخصصين والتربويين في تصميم البرامج.	تضعه هيئة مسؤولة عن التعليم وليس بالضرورة أن تكون لديها خبرة في مجال التصميم.
٣	طرق التدريس	تطبق عدة استراتيجيات متنوعة للتدريس، تتوافر فيها الإجراءات العلمية المناسبة.	لا تطبق استراتيجيات تدريسية علمية، ولكن غالبًا ما يقتصر على الشرح التقليدي.
٤	تكنولوجيا التعليم والوسائط التعليمية	لها دور مهم يختار استخدامها في ضوء أهداف التعليم.	محدودة الاستخدام، ولا تختار طبقًا لمتطلبات الموقف التعليمي.
٥	التقويم	يطبق المفهوم الشامل للتقويم، ويشمل: التقويم البنائي، والتقويم التكويني، والتقويم النهائي.	الاقتصار على الامتحانات، وليس المفهوم الشامل للتقويم، وتتم الاختبارات في نهاية كل فصل دراسي.

ومما سبق يمكن الاستناد إلى الأساس التالي؛ لتطوير مقررات العلوم الشرعية في ضوء المدخل المنظومي وهو: الاعتماد على إبراز العلاقات بين المفاهيم المتضمنة في مقررات العلوم الشرعية، ومساعدة الطلاب على التمييز بينها.

ثالثًا: أسس المدخل المنظومي:

توضح منى شهاب (٢٠٠١) أنَّ هناك مجموعة من الأسس الخاصة بالمدخل المنظومي وهي:

١. يقدم المدخل المنظومي العلم كطريقة بحث، ويساعد على تنمية التفكير التفصيلي، والتوسعي لدى الطلاب.
٢. يشتمل المدخل المنظومي على عدة خطوات تعتمد على مهارات التفكير العليا، والقائمة على المعنى، مثل: الاستكشاف، والتفسير، والتوسع، والتقديم.
٣. ينمي مهارات التواصل الاجتماعي بين الطلاب، ويشجعهم على العمل التعاوني الجماعي.
٤. يزود الطلاب بوسائل التقويم المختلفة، واستخدام أساليب التقويم المتعددة والمتنوعة.
٥. المدخل المنظومي يجنب المعلم الوقوع في الكثير من الأخطاء العشوائية والارتجالية (الحيلة، ١٩٩٩).
٦. المدخل المنظومي يُكسب المواد المختلفة القدرة على الإسهام في العمليات المعرفية، مثل: مهارات حل المشكلات، واتخاذ القرار، والتفكير فوق المعرفي.

رابعًا: دواعي تطبيق المدخل المنظومي في تطوير المقررات الدراسية:

من دواعي تطبيق المدخل المنظومي في مجال تطوير المقررات الدراسية هي (شهاب، ٢٠٠٧، ص ١٠٦):

١. الانفجار المعرفي الهائل والمستمر في كل بقاع الأرض مخترقًا جميع الحواجز، ومؤثرًا في كل الأفراد، والثقافات.
٢. العلاقة المتبادلة بين العلم والتكنولوجيا، والعلاقة بينهما وبين المجتمع.
٣. الاهتمام بحشو ذهن المتعلم بالكمِّ الهائل من المعرفة على حساب الكيف، مما يؤدي إلى ملل المتعلم وشعوره بعدم أهمية ما يتعلمه.
٤. التركيز على الحفظ والتلقين في الموقف التعليمي، دون الربط بين ما يتعلمه وما لديه من معرفة سابقة، ودون الربط بين جوانب المعرفة، ودون الربط بين ما يُعطى له من معارف وبين المجتمع الذي يعيش فيه، مما يؤدي إلى نسيان الطالب للمعلومات بعد فترة وجيزة.

٥. إعداد الطالب وفقًا لمنهج خطي، مما يؤدي إلى عدم الترابط وعدم التكامل في جوانب شخصيته، كما يؤدي إلى عدم إدراكه لمتطلبات التفكير العلمي.

خامسًا: مهارات المدخل المنظومي:

إنَّ أساس التفكير المنظومي أن يكون الفرد واعيًا بأنه يفكر في نماذج واضحة، وأن يلاحظ هذه النماذج على أنها نماذج وليست حقائق، وأن تكون لديه القدرة على بنائها وتحليلها. (فهمي، وشهاب، ٢٠٠١، ص١٥).

ومن المهارات المتعلقة بالمدخل المنظومي، وهي:

١. مهارات قراءة الشكل المنظومي: ويقصد بها القدرة على تحديد أبعاد وطبيعة الشكل المنظومي المعروض.

٢. مهارة تحليل الشكل وإدراك العلاقات: أي القدرة على رؤية العلاقات في الشكل، وتحديد الشكل، وتحديد خصائص تلك العلاقات.

٣. مهارة تكملة العلاقات في الشكل: أي القدرة على الربط بين عناصر العلاقات في الشكل.

٤. مهارة رسم الشكل المنظومي، وتعتبر محصلة المهارات السابقة التي تؤدي إلى ترجمة وقراءة الشكل، وتحديد علاقاته، وأجزائه، إلى رسم الشكل بصورته النهائية بجميع عناصره وأجزائه. (صادقي، ٢٠١٢)، (آل مساعد، ٢٠٠٩).

وبعدُ فقد استعرض المحور الأول وهو المدخل المنظومي، وفيما يلي عرض للمحور الثاني، وهو العلوم الشرعية.

المحور الثاني: العلوم الشرعية:

يتطرق هذا المحور لمفهوم العلوم الشرعية، وأقسامها، وخطوات طلبها، ومنظومية تدريسها، وعلاقة المدخل المنظومي بها، ومراحل تدريسها باستخدام المدخل المنظومي، وفيما يلي بيان ذلك:

١ - مفهوم العلوم الشرعية:

هي مجموعة من العلوم المختصة بالشرع الإسلامي، وقد نشأت هذه العلوم خلال فترات متتالية لتأسيس المدارس الفقهية والمدارس العلمية الأخرى، منذ نزل القرآن الكريم على خاتم المرسلين النبي محمد ﷺ، وقد تطور العلم الشرعي عبر التاريخ بإضافة العلماء المسلمين.

والعلوم الشرعية هي العلوم التي تفرعت عن الكتاب والسنة وإجماع علماء الشرع،

كالعقيدة، والفقه، والقرآن وعلومه، والحديث وعلومه، واللغة العربية وفروعها، وغيرها من العلوم الشرعية. (صادقي، ٢٠١٢).

٢ - عمق العلم الشرعي واتساعه:

للعلم الشرعي عمق رأسي، واتساع أفقي؛ نظرًا لأنه يتعلق بكل شعب الحياة، ومجالاتها: العقدية، والفكرية، والاجتماعية، والمالية، والسياسية، والإدارية، والقانونية، وغيرها، مما ينظم حياة الفرد والمجتمع والدولة، ولما كان العلم بهذا الاتساع والشمولية، ومن ثم كان له أصول يُستند إليها، ومصادر ينطلق منها، فقد قال ابن عبدالبر: «وأما أصول العلم: فالكتاب، والسنة، وتنقسم السنة إلى قسمين: أحدهما إجماع تنقله الكافة عن الكافة.. والضرب الثاني من السنة خبر الآحاد الثقات...» (الصغير، ٢٠٠٦)، (آل مساعد، ٢٠٠٩).

٣ - تدريس العلوم الشرعية باستخدام المدخل المنظومي:

المتأمل للمنهج الذي يتبعه المدخل المنظومي يكتشف أنَّ القرآن الكريم قد دعا إلى اتباع المدخل المنظومي في كل مواقف التفكير؛ لأنه هو منهج التفكير الذي يهتم بالوقائع جميعها، والقرآن الكريم ينهج هذا النهج في الخطاب وفى التربية العقلية والنفسية للإنسان؛ فالتدريس منظومة كسائر المنظومات، وقد تكون هذه المنظومة لدرس مصغر أو لوحدة دراسية أو منهاج دراسي معين، لذا فإننا سنتناول تدريس العلوم الشرعية كمنظومة وذلك لما يلي: (الصغير، ٢٠٠٦، ص٢٨):

(١) لأنَّ لها أهدافًا تتمثل في إعداد الفرد المسلم بأمور دينه، والمتميز في مجال الإمامة، والوعظ، والإفتاء وغير ذلك.

(٢) لأنها مركبة من عدد من الأنظمة كالمعلم، والمتعلم، والكتاب، والوسائل وغير ذلك.

(٣) لأنَّ لها نموذج ضبط آلي، الذي يشمل المدخلات، والعمليات، والمخرجات، والتغذية الراجعة يسير وفق منظومة متكاملة:

- المدخلات، وتشمل: الأهداف، والحدود، والبيئة.
- العمليات، وتشمل: علوم الحديث، وعلوم الرواة والتخريج.
- المخرجات وتشمل: كتب الحديث بأنواعه، وصياغة حديث رسول الله ﷺ والأحكام الشرعية. (آل مساعد، ٢٠٠٩، ص٣٤).

٤ - مراحل التدريس المنظومي في العلوم الشرعية:

لكي يدرَّس وفق المدخل المنظومي يفضل أن يمرَّ التدريس بمجموعة من العمليات والمراحل يوضحها (محمد وآخرون، ٢٠٠٣) كما يلي:

- التعرف إلى المعرفة والخبرات السابقة لدى المتعلم.
- اندماج المتعلم وتفاعله مع الخبرة السابقة.
- استكشاف المتعلم للخبرات الجديدة، بإجراء عمليات وأنشطة؛ بحثًا عن إجابات للأسئلة.
- تقديم الخبرة الجديدة.
- الإيضاح والتفسير للخبرة الجديدة.
- التقويم.

إجراءات البحث

منهج البحث:

اعتمدت منهجية البحث على المنهج الوصفي المسحي، من خلال جمع بيانات البحث لاستجابات أفراد عينة البحث على الأداة الخاصة بمدى تطوير مقررات العلوم الشرعية في ضوء المدخل المنظومي.

أداة البحث:

أعدَّ الباحث وصمَّم أداة لجمع البيانات (استبانة)، من خلال الاستفادة من الدراسات التي قام بها. (فهمي عبدالصبور، ٢٠٠١)، و(حسب الله، ٢٠٠١). (الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، ٢٠١٢)، (الربيعي، ٢٠٠٨)، وقد اشتملت الاستبانة على أربعة معايير تتعلق بكل من (أهداف مقررات العلوم الشرعية، ومحتوى مقررات العلوم الشرعية، وطرق تدريس مقررات العلوم الشرعية، والتقويم في مقررات العلوم الشرعية، ومؤشرات تطوير مقررات العلوم الشرعية) في ضوء المدخل المنظومي في المملكة العربية السعودية.

- **صدق الأداة:**

١. صدق المحكمين: استخدم الباحث الصدق الظاهري الموسوم بصدق المحكمين، بالإضافة إلى معاملات الصدق الذاتي، فقد عرض الباحث أداة البحث على المحكمين، من الخبراء

في المناهج وطرق التدريس وعلم النفس؛ للتأكد من صدق الاستبانة، وتوافق عناصرها، وسلامة صياغتها، والحكم على مدى مناسبة مكونات الاستبانة للهدف منها، وسلامة صياغتها.

٢. صدق المفردات: حُسب صدق المفردات بإيجاد معامل الارتباط بين درجة العبارة ودرجة المحور الذي تنتمي إليه، وطُبقت الاستبانة على العينة الاستطلاعية، التي بلغ عدد أفرادها (٣١) عضوَ هيئة تدريس، كما في الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

يوضح معامل الارتباط بين درجة العبارة ودرجة المحور الذي تنتمي إليه.

أهداف مقررات العلوم الشرعية			محتوى مقررات العلوم الشرعية			طرق تدريس مقررات العلوم الشرعية			التقويم في مقررات العلوم الشرعية		
رقم العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	رقم العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	رقم العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	رقم العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١	٠,٧٢٥	٠,٠١	٧	٠,٦٦٢	٠,٠١	١٤	٠,٥٩٠	٠,٠١	٢٢	٠,٥٠٩	٠,٠١
٢	٠,٦٩٧	٠,٠١	٨	٠,٥٢٩	٠,٠١	١٥	٠,٧١٨	٠,٠١	٢٣	٠,٥٩	٠,٠١
٣	٠,٦٨٤	٠,٠١	٩	٠,٦٧٥	٠,٠١	١٦	٠,٦٨١	٠,٠١	٢٤	٠,٦٠٠	٠,٠١
٤	٠,٧٠٤	٠,٠١	١٠	٠,٥٧٩	٠,٠١	١٧	٠,٧٠٢	٠,٠١	٢٥	٠,٥٦١	٠,٠١
٥	٠,٦٤٨	٠,٠١	١١	٠,٧٢١	٠,٠١	١٨	٠,٥٦٣	٠,٠١	٢٦	٠,٦١٢	٠,٠١
٦	٠,٥٩٩	٠,٠١	١٢	٠,٦٨٩	٠,٠١	١٩	٠,٥٩٨	٠,٠١	٢٧	٠,٧٣٤	٠,٠١
			١٣	٠,٥٧٨	٠,٠١	٢٠	٠,٥٨٩	٠,٠١			
						٢١	٠,٧٢٩	٠,٠١			

وفي ضوء ما أبداه المحكمون من ملحوظات تجاه صياغة بعض العبارات، وبعض التعديلات والإضافات، التي أخذها الباحث في اعتباره، أعدَّ الصورة النهائية للاستبانة.

- **ثبات الأداة:**

أُطمئنَّ لثبات الأداة باستخدام معادلة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لكل محور (معيار)، وعدد المؤشرات التابعة له. وجاءت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (٣)

الثبات لمجالات الأداة مع المجموع الكلي

المحاور (المعايير)	عدد العبارات (المؤشرات)	الثبات
أهداف مقررات العلوم الشرعية.	٦	٠,٨٠٧
محتوى مقررات العلوم الشرعية.	٧	٠,٨٦٥
طرق تدريس مقررات العلوم الشرعية.	٨	٠,٨٩٠
التقويم في مقررات العلوم الشرعية.	٦	٠,٧٨٩
المجموع	٢٧	٠,٩٣٤

كما استخدم معادلة (ألفا كرونباخ)، والتجزئة النصفية لشقي الاستبيان، كما في الجدول (٤):

جدول رقم (٤)

يوضح معامل الثبات، والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية المكونة من (٣١) عضو هيئة تدريس)، وفق طريقة (ألفا كرونباخ) وطريقة التجزئة النصفية:

المحاور	درجة تحققها			
	طريقة ألفا كرونباخ		طريقة التجزئة النصفية	
	معاملات الثبات	معاملات الصدق الذاتي	معاملات الثبات	معاملات الصدق الذاتي
الاستبيان كاملاً	٠,٩٣٤٧	٠,٩٤٣٣	٠,٩٥٩٠	٠,٩٥٥٤

يتضح من الجدول السابق أنَّ ثبات أداة البحث بشكل عام يقترب من (٠,٩٤)، وهي نسبة مرتفعة، وتشير إلى ثبات أداة البحث.

وقد تكونت الاستبانة في صورتها النهائية من (٢٧) فقرة (مؤشر)، موزعة على أربعة محاور(معايير) هي: أهداف مقررات العلوم الشرعية، ومحتوى مقررات العلوم الشرعية، وتدريس مقررات العلوم الشرعية، والتقويم في مقررات العلوم الشرعية.

مجتمع البحث وعينته:

تكون مجتمع البحث من جميع أعضاء هيئة التدريس في كلية الشريعة في جامعة القصيم بالمملكة العربية السعودية، خلال العام الدراسي (١٤٣٨/ ١٤٣٩هـ)، الذين يدرسون مقررات العلوم الشرعية المعتمدة لهذا العام في المقر الرئيس وفروع الجامعة، والبالغ عددهم (٣٤٤)، كما يوضحها الجدول (٥).

جدول رقم (٥)

يوضح مجتمع البحث

القسم	سعوديون	غير سعوديين	المجموع
القرآن	٤١	١١	٥٢
السنة	٣٢	٣	٣٥
العقيدة	٤٧	٣	٥٠
الدعوة	١٧	١٤	٣١
الأنظمة	٢٨	٢٩	٥٧
الفقه	٦٣	١١	٧٤
أصول الفقه	٣٢	١٣	٤٥
المجموع	٢٦٠	٨٤	٣٤٤

وطبقت أداة البحث على عينة عشوائية عددها (١٨١)، تمثل نسبة (٥٢,٦٪) من مجتمع البحث.

مناقشة وتفسير نتائج البحث

النتائج الخاصة بالإجابة عن السؤال البحثي الأول:

للإجابة عن السؤال البحثي الأول: (ما درجة مراعاة أهداف مقررات العلوم الشرعية لمعايير ومؤشرات المدخل المنظومي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة القصيم؟)، حُسب الوزن النسبي وقيمة (كا٢) التي يوضحها الجدول (٦):

جدول رقم (٦)

نتائج استجابات أفراد العينة حول المحور الخاص بأهداف مقررات العلوم الشرعية

م	العبارة		ضعيفة جداً	ضعيفة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جداً	الوزن النسبي	درجة التحقق	كا٢
١	يساعد المدخل المنظومي في صياغة أهداف قابلة للملاحظة لمقررات العلوم الشرعية.	ك	8	30	71	43	29	3.3039	متوسطة	59.193*
		٪	4.4%	16.6%	39.2%	23.8%	16.0%			
٢	تتسم أهداف مقررات العلوم الشرعية في ضوء المدخل المنظومي بالشمول.	ك	5	40	55	54	27	3.3204	متوسطة	48.144*
		٪	2.8%	22.1%	30.4%	29.8%	14.9%			
٣	ترتبط أهداف مقررات العلوم الشرعية في ضوء المدخل المنظومي بمهارات التفكير العليا.	ك	15	26	66	46	28	3.2541	متوسطة	44.331*
		٪	8.3%	14.4%	36.5%	25.4%	15.5%			
٤	تتميز أهداف مقررات العلوم الشرعية في ضوء المدخل المنظومي بالتكامل.	ك	16	39	63	38	25	3.0939	متوسطة	34.884*
		٪	8.8%	21.5%	34.8%	21.0%	13.8%			
٥	تتصف أهداف مقررات العلوم الشرعية حين تصاغ وفقاً للمدخل المنظومي بالإجرائية (السلوكية).	ك	15	35	53	61	17	3.1657	متوسطة	47.425*
		٪	8.3%	19.3%	29.3%	33.7%	9.4%			
٦	تستوعب أهداف مقررات العلوم الشرعية المرتكزة على المدخل المنظومي المستجدات في مجال تلك العلوم	ك	16	36	63	52	14	3.0663	متوسطة	51.624
		٪	8.8%	19.9%	34.8%	28.7%	7.7%			

* دال عند مستوى ٠,٠٥.

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- أنَّ قيمة (كا٢) لمعرفة الفروق بين استجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الأول، المتعلقة بأهداف مقررات العلوم الشرعية، دالَّة إحصائيًّا عند مستوى (٠,٠٥)، مما يشير إلى وجود فروق بين استجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الأول، وتعزى لصالح الاستجابة الأعلى تكرارًا، وهي متوسطة لأغلب العبارات.
- تتراوح الأوزان النسبية لعبارات محور أهداف مقررات العلوم الشرعية ما بين (٣,٠٦٦٣ – ٣,٣٠٣٩)، وهذا معناه أنَّ المحور الخاص بـ (أهداف مقررات العلوم الشرعية) يتحقق بدرجة متوسطة؛ وقد يعزى ذلك إلى غياب نمط توصيف موحد لمقررات العلوم الشرعية، مما يقلل من استيفائها لشروط الصياغة الإجرائية، وضعف شمولها وتكاملها فيما بينها، فضلاً عن احتياج أعضاء هيئة التدريس إلى مهارات صياغة أهداف المقررات صياغة إجرائية، وفق قواعد علمية سليمة، وضرورة أن تستوعب أهداف مقررات العلوم الشرعية المستجدات في مجال تلك العلوم.

النتائج الخاصة بالإجابة عن السؤال البحثي الثاني:

للإجابة عن السؤال البحثي الثاني: (ما درجة مراعاة محتوى مقررات العلوم الشرعية لمعايير ومؤشرات المدخل المنظومي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة القصيم؟)، حُسب الوزن النسبي وقيمة (كا٢) التي يوضحها الجدول (٧):

جدول رقم (٧)

نتائج استجابات أفراد العينة حول المحور الخاص بمحتوى مقررات العلوم الشرعية.

م	العبارة		ضعيفة جدًّا	ضعيفة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جدًّا	الوزن النسبي	درجة التحقق	كا٢
١	يتسم محتوى مقررات العلوم الشرعية في ضوء المدخل المنظومي بالحداثة.	ك	12	38	63	46	22	3.1547	متوسطة	88.669*
		٪	6.7%	21.0%	34.8%	25.4%	12.2%			

م	العبارة		ضعيفة جداً	ضعيفة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جداً	الوزن النسبي	درجة التحقق	كا٢
٢	يتصف محتوى مقررات العلوم الشرعية في ضوء المدخل المنظومي بالصدق.	ك	16	37	66	33	29	3.1215	متوسطة	37.536*
		٪	8.8%	20.4%	36.5%	18.2%	16.0%			
٣	يتميز محتوى مقررات العلوم الشرعية في ضوء المدخل المنظومي بالشمول والتنوع.	ك	6	42	68	48	17	3.1547	متوسطة	68.088*
		٪	3.3%	23.2%	37.6%	26.5%	9.4%			
٤	يتصف محتوى مقررات العلوم الشرعية في ضوء المدخل المنظومي بالاستمرار والتتابع.	ك	16	26	54	53	32	3.3260	متوسطة	31.182*
		٪	8.8%	14.4%	29.8%	29.3%	17.7%			
٥	يتسم محتوى مقررات العلوم الشرعية في ضوء المدخل المنظومي بالتكامل الأفقي والرأسي.	ك	16	28	66	48	23	3.1878	متوسطة	46.320*
		٪	8.8%	15.5%	36.5%	26.5%	12.7%			
٦	يراعي محتوى مقررات العلوم الشرعية في ضوء المدخل المنظومي الاتجاهات الحديثة في المناهج الدراسية.	ك	30	36	50	47	18	2.9282	متوسطة	18.696*
		٪	16.6%	19.9%	27.6%	26.0%	9.9%			
٧	يتميز محتوى مقررات العلوم الشرعية المرتكزة على المدخل المنظومي بالتنظيم المنطقي والتنظيم النفسي.	ك	22	38	55	44	22	3.0331	متوسطة	22.674*
		٪	12.2%	21.0%	30.4%	24.3%	12.2%			

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- أنَّ قيمة (كا٢) لمعرفة الفروق بين استجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الثاني، المتعلق بمحتوى مقررات العلوم الشرعية، دالَّة إحصائيًّا عند مستوى (٠,٠٥)، مما يشير إلى وجود

فروق بين استجابات أفراد العينة حول عبارات هذا المحور، تعزى لصالح الاستجابة الأعلى تكرارًا، وهي متوسطة في جميع عبارات هذا المحور.

- كما يتضح من الجدول أنَّ الأوزان النسبية لعبارات هذا المحور تراوحت ما بين (٢,٩٢٨٢–٣,٣٢٦٠)، وهذا معناه أنَّ المحور الخاص بمحتوى مقررات العلوم الشرعية يتحقق بدرجة متوسطة، وقد يرجع ذلك إلى ضعف أساليب التغيير والتطوير، وعدم مراعاة الاتجاهات الحديثة في المناهج الدراسية، التي قد تسهم في جعل المحتوى منظمة شبكية واسعة وممتدة بين المقررات، تحقق الاستمرارية والتتابع والتكامل الأفقي والرأسي، وعدم الاهتمام بالتأكيد على العلاقات الداخلية للمحتوى التي تربط بين أجزائه، والعلاقات الخارجية التي تربطه بموضوعات أخرى، وهو ما يتفق مع ما أوصت به دراسة (فهمي، وشهاب، ٢٠٠١، ١١٨)، ودراسة (عسيري، ٢٠١٠، ١١)، فقد أوصت الدراسات المعنية بالمدخل المنظومي بضرورة العناية بالتنظيم المنطقي والتنظيم النفسي، وتأكيد بُعد الحداثة، وخصائص الشمول والتنوع في محتوى المقررات؛ لإحداث تغيير جوهري فيها، والتحول من التلقين إلى ممارسات التفكير والإبداع.

النتائج الخاصة بالإجابة عن السؤال البحثي الثالث:

للإجابة عن السؤال البحثي الثالث: (ما درجة مراعاة طرق تدريس مقررات العلوم الشرعية لمعايير ومؤشرات المدخل المنظومي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة القصيم؟)، حُسب الوزن النسبي وقيمة (كا٢) التي يوضحها الجدول (٨):

جدول رقم (٨)

نتائج استجابات أفراد العينة حول المحور الخاص بتدريس مقررات العلوم الشرعية

م	العبارة		ضعيفة جدًّا	ضعيفة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جدًّا	الوزن النسبي	درجة التحقق	كا٢
١	يستند تدريس مقررات العلوم الشرعية في ضوء المدخل المنظومي إلى استخدام الاستراتيجيات الحديثة في مجال التدريس.	ك	2	36	63	58	22	3.3425	متوسطة	70.851*
		٪	1.1%	19.9%	34.8%	32.0%	12.2%			

م	العبارة		ضعيفة جدًا	ضعيفة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جدًا	الوزن النسبي	درجة التحقق	كا٢
٢	يراعي تدريس مقررات العلوم الشرعية في ضوء المدخل المنظومي الفروق الفردية بين الطلاب.	ك	7	29	62	56	27	3.3702	متوسطة	56.541*
		٪	3.9%	16.0%	34.3%	30.9%	14.9%			
٣	يشجع تدريس مقررات العلوم الشرعية في ضوء المدخل المنظومي الطلاب على التنظيم الذاتي لتعلمهم.	ك	11	28	60	58	24	3.3094	متوسطة	52.287*
		٪	6.1%	15.5%	33.1%	32.0%	13.3%			
٤	ينمي تدريس مقررات العلوم الشرعية في ضوء المدخل المنظومي دافعية الطلاب للتعلم.	ك	12	29	60	55	25	3.2873	متوسطة	46.486*
		٪	6.6%	16.0%	33.1%	30.4%	13.8%			
٥	يشجع تدريس مقررات العلوم الشرعية في ضوء المدخل المنظومي على إيجابية الطلاب.	ك	6	22	72	57	24	3.3923	متوسطة	82.232*
		٪	3.3%	12.2%	39.8%	31.5%	13.3%			
٦	يزيد تدريس مقررات العلوم الشرعية في ضوء المدخل المنظومي من استقلالية التعلم لدى الطلاب.	ك	9	25	59	64	24	3.3812	متوسطة	63.724*
		٪	5.0%	13.8%	32.6%	35.4%	13.3%			
٧	تنوع الأنشطة التعليمية في مقررات العلوم الشرعية المرتكزة على المدخل المنظومي.	ك	7	33	62	58	21	3.2928	متوسطة	61.735*
		٪	3.9%	18.2%	34.3%	32.0%	11.6%			
٨	تتبنى استراتيجيات تدريس مقررات العلوم الشرعية المرتكزة على المدخل المنظومي التعلم المرتكز على المتعلم.	ك	10	29	75	47	20	3.2099	متوسطة	72.453*
		٪	5.5%	16.0%	41.4%	26.0%	11.0%			

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- أنَّ قيمة (كا٢) لمعرفة الفروق بين استجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الثالث المتعلق بطرق التدريس دالَّة إحصائيًّا عند مستوى (٠,٠٥)، مما يشير إلى وجود فروق بين استجابات

أفراد العينة حول عبارات المحور الثالث، تعزى لصالح الاستجابة الأعلى تكرارًا وهي متوسطة لأغلب العبارات.

تراوحت الأوزان النسبية لعبارات هذا المحور ما بين (٣,٢٨٧٣ – ٣,٣٩٢٩)، وهذا معناه أنَّ البُعد الخاص بتدريس مقررات العلوم الشرعية يتحقق بدرجة متوسطة؛ وقد يرجع ذلك إلى قلة التنوع في استخدام طرق التدريس المتبعة والتعامل معها كمقررات نظرية، يغلب عليها الأساليب التقليدية التي لا تبرز طاقات الطلاب الإبداعية، ويتفق ذلك مع دراسة (الشايع، ٢٠١٢) التي أشارت إلى وجود ضعف في استخدام استراتيجيات تدريس حديثة بالجامعات؛ تسهم في تنمية قدرات الطلاب على المناقشة والحوار، والقدرة على التفكير الناقد والتعلم الذاتي، ودراسة (صادقي، مصطفى، ٢٠١٢) التي أشارت إلى ضعف تحديث المقررات الدراسية، وغياب التأكيد على إيجابية الطلاب، وعدم الاهتمام بإكسابهم مهارة التنظيم الذاتي لتعلمهم.

على الرغم من المحاولات الدؤوبة لتبني طرق التدريس الحديثة بكليات جامعة القصيم، ومن بينها تخصصات العلوم الشرعية، إلا أنه لا تزال طرق التدريس تعتمد على حفظ وتلقين المعلومة واكتسابها، بدلاً من اكتشافها والتفكير فيها وتوظيفها. وهو ما يدعو إلى ضرورة تبني استراتيجيات تدريس لمقررات العلوم الشرعية، مع تنوع الأنشطة التعليمية بحيث ترتكز على المدخل المنظومي، الذي يجعل التعلم محوره المتعلم، ويكون له الدور الأكبر في المناقشة والاستفسار، والبحث عن الإجابات والحلول، واستنباط الأفكار الأكثر إبداعية، وتوظيفها بصورة صحيحة في تلك المقررات، ويتفق ذلك مع النتيجة التي توصلت إليها (حسن، رسل وآخران، ٢٠١٥، ٢٠٨).

النتائج الخاصة بالإجابة عن السؤال البحثي الرابع:

للإجابة عن السؤال البحثي الرابع: (ما درجة مراعاة أساليب تقويم مقررات العلوم الشرعية لمعايير ومؤشرات المدخل المنظومي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة القصيم؟)، حُسب الوزن النسبي وقيمة (كا٢) التي يوضحها الجدول (٩).

جدول رقم (٩)

نتائج استجابات أفراد العينة حول المحور الخاص بأساليب تقويم مقررات العلوم الشرعية

م	العبارة		ضعيفة جداً	ضعيفة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جداً	الوزن النسبي	درجة التحقق	كا٢
١	تتسم أدوات التقويم بمقررات العلوم الشرعية المرتكزة على المدخل المنظومي بالتنوع.	ك	10	23	77	53	17	3.2444	متوسطة	88.222*
		٪	5.6%	12.8%	42.8%	29.4%	9.4%			
٢	يراعي التقويم بمقررات العلوم الشرعية في ضوء المدخل المنظومي أساليب التقويم البديل.	ك	6	17	79	60	19	3.3812	متوسطة	109.801*
		٪	3.3%	9.4%	43.6%	33.1%	10.5%			
٣	ينمي تطوير مقررات العلوم الشرعية في ضوء المدخل المنظومي مهارات التقويم الذاتي لدى الطلاب.	ك	10	25	71	54	21	3.2818	متوسطة	71.017*
		٪	5.5%	13.8%	39.2%	29.8%	11.6%			
٤	يقدم التقويم بمقررات العلوم الشرعية في ضوء المدخل المنظومي تغذية راجعة عن مستوى تعلم الطلاب.	ك	15	35	53	61	17	3.1657	متوسطة	47.425*
		٪	8.3%	19.3%	29.3%	33.7%	9.4%			
٥	تتسم أدوات التقويم بمقررات العلوم الشرعية في ضوء المدخل المنظومي بالشمول.	ك	13	23	68	57	20	3.2652	متوسطة	66.818*
		٪	7.2%	12.7%	37.6%	31.5%	11.0%			
٦	تتمتع أساليب وأدوات التقويم المستخدمة في مقررات العلوم الشرعية، المرتكزة على المدخل المنظومي بالعدالة، والمصداقية، والموضوعية.	ك	10	43	65	45	18	3.0994	متوسطة	54.442*
		٪	5.5%	23.8%	35.9%	24.9%	9.9%			

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- أنَّ قيمة (كا٢) لمعرفة الفروق بين استجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الرابع، المتعلقة

بأساليب تقويم مقررات العلوم الشرعية دالّة إحصائيًّا عند مستوى (٠,٠٥)، مما يشير إلى وجود فروق بين استجابات أفراد العينة حول عبارات هذا المحور، تعزى لصالح الاستجابة الأعلى تكرارًا، وهي متوسطة لأغلب العبارات.

- تتراوح الأوزان النسبية لعبارات هذا المحور ما بين (٣,٠٩٩٤ – ٣,٣٨١٢)، وهو ما يعني أنَّ البُعد الخاص بأساليب تقويم مقررات العلوم الشرعية يتحقق بدرجة متوسطة؛ وقد يعزى ذلك إلى قلة التنوع في نظم التقويم التي تقيس قدرات الطلاب على حل المشكلات، وضيق وقت أعضاء هيئة التدريس للقيام بذلك نظرًا لثقل العبء التدريسي، إلى جانب وجود تراجع في التغذية الراجعة عن مستوى تعلم الطلاب، ويتفق ذلك مع دراسة (نصر، ٢٠٠١)، ودراسة (الدويش، ٢٠١٣). اللتان أكدتا على ضرورة وضع خطط علمية مسبقة، وبرامج تهدف لجعل التقويم وأدواته تتصف بالشمول واستيفاء شروط العدالة، والمصداقية، والموضوعية.

والنتائج السابقة تشير إلى:

- غلبة الأساليب التقليدية المتبعة في تنفيذ مقررات العلوم الشرعية، مما يستلزم إعادة النظر فيها وفق المدخل المنظومي؛ لما يوفره من مناخ تعليمي يثري العملية التعليمية في أنشطتها وكافة عناصرها.
- غياب الاهتمام بمهارات التفكير العليا على مستوى مخرجات التعلم، ومن ثم فإنَّ تبنِّي المدخل المنظومي يتلافى أوجه القصور تلك من خلال عدة خطوات في تعلم المقررات تعتمد على مهارات التفكير العليا، والقائمة على المعنى، مثل: الاستكشاف، والتفسير، والتوسع، والتقديم.
- أنَّ ضعف أساليب التغيير والتحديث في محتوى المقررات، وعدم مراعاة الاتجاهات الحديثة في المناهج الدراسية، ناتج عن زيادة الأعباء التدريسية لأعضاء هيئة التدريس، وغياب الرؤية التي تجنب المعلم القائم بتنفيذ المقرر الوقوع في الكثير من الأخطاء العشوائية والارتجالية. (الحيلة، ١٩٩٩)، وربما يحقق استخدام المدخل المنظومي حلاً لذلك الضعف.
- أنَّ المدخل المنظومي يقدم العلم كطريقة بحث رؤية جديدة؛ للتغلب على تقليدية طرق التدريس، بما يساعد على تنمية التفكير التفصيلي والتوسعي لدى الطلاب، وينمي لديهم مهارات التواصل الاجتماعي. بما يحقق التأثير الإيجابي للمدخل المنظومي في تنمية الجوانب الأدائية لدى الطلاب، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (أبو حليمة، ٢٠١١، ١٢٧).

الإجابة عن السؤال البحثي الخامس:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من تحليلات نظرية ونتائج ميدانية، فإنَّ هذا الجزء من الدراسة يسعى للإجابة عن السؤال البحثي الخامس والأخير، ونصُّه: (ما التصور المقترح لتطوير مقررات العلوم الشرعية بجامعة القصيم في ضوء المدخل المنظومي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كلية الشريعة؟)، ويشمل التصور المقترح الذي يمكن من خلاله تفعيل المدخل المنظومي في مقررات العلوم الشرعية بجامعة القصيم مفهومًا، ومبررات فلسفة، وأهدافًا، وإجراءات، وجهات تنفيذ، وبدائل، نوضحها فيما يلي:

١ - مفهوم التصور المقترح:

يعرِّف قاموس أكسفورد مصطلح «التصور المقترح – Paradigm» بأنه: «نموذج أو بناء فكري يقبَلُه فرد ما أو مجتمع ما، يُحدِّد كيف تعمل الأشياء في هذا العالم. وهو إطار فكري عام تتبناه فئات الباحثين، أو التربويين في صورة افتراضات أساسية، أو قيم، أو مفاهيم، أو اهتمامات تتصل بالإنسان، والكون، والحياة، والمجتمع، وبالعلاقات الجدلية القائمة بين الموضوعات جميعها، التي من شأنها أن توجه الباحثين إلى تفضيل نماذج، ومناهج، وطرائق معينة في البحث تتلاءم مع الصيغة التي يتبنونها، وتتفق مع مكوناته.

٢ - مبررات التصور المقترح:

يعتمد التصور المقترح على عدد من المبررات تتعلق بالسياق الخاص بالمدخل المنظومي ومتطلباته المتداخلة والمتنوعة، ويمكن تحديدها فيما يلي:

- المدخل المنظومي يُكسب المواد المختلفة القدرة على الإسهام في العمليات المعرفية، مثل: مهارات حل المشكلات، واتخاذ القرار، والتفكير فوق المعرفي.
- إعداد الطالب وفقًا لمنهج خطي، مما يؤدي إلى عدم الترابط وعدم التكامل في جوانب شخصيته، ما يؤدي إلى عدم إدراكه لمتطلبات التفكير العلمي.
- التركيز على الحفظ والتلقين في الموقف التعليمي، دون ربط بين ما يتعلمه وما لديه من معرفة سابقة، ودون ربط بين جوانب المعرفة، ودون ربط بين ما يُعطى له من معارف وبين المجتمع، مما يؤدي إلى نسيان الطالب للمعلومات بعد فترة وجيزة.
- إنتاج المعرفة وتطبيقها هو الذي يكفل بناء مجتمعات المعرفة، وليس نقل المعرفة واستيرادها.

٣ - فلسفة التصور المقترح:

ينطلق هذا التصور من فلسفة مؤداها أنَّ تفعيل المدخل المنظومي في مقررات العلوم الشرعية سيساهم في اكتساب الطلاب المعرفة، وتطوير أدائهم المعرفي والمهاري والتنظيمي، ورفع كفاءة التدريس والتعلم، وجعل المقررات الدراسية مواد جاذبة للطلاب؛ مما يؤدي إلى إنماء القدرة على التفكير المنظومي لدى الطلاب، فيكونون قادرين على تبني رؤية شاملة لأي موضوع، مما يرفع من مستوى الأداء، ويزيد من القدرة التنافسية، لذا يهدف التصور المقترح إلى وضع آليات مناسبة لتحقيق ذلك.

٤ - أهداف التصور المقترح: يهدف إلى عدة أهداف لعل من أبرزها:

- تقديم تصور لتفعيل المدخل المنظومي في مقررات العلوم الشرعية.
- تقديم رؤية علمية لأصحاب القرار تسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لتطوير العملية التعليمية، وتعزيز جودة التعليم الجامعي.
- إنماء القدرة على التفكير المنظومي لدى الطلاب؛ فيكون الطالب قادرًا على تبني رؤية مستقبلية شاملة لأي موضوع.

٥ - إجراءات التصور المقترح: وتتحدد الإجراءات اللازمة للتصور المقترح فيما يلي:

- في مجال أهداف المقررات:
  - يجب أن يساعد المدخل المنظومي في صياغة أهداف قابلة للملاحظة في المقررات.
  - جعل أهداف مقررات العلوم الشرعية في ضوء المدخل المنظومي تتصف بالشمول.
  - العمل على ربط أهداف المقررات في ضوء المدخل المنظومي بمهارات التفكير العليا.
  - مراعاة إحداث التكامل بين أهداف مقررات العلوم الشرعية وفق المدخل المنظومي.
  - أن تصاغ أهداف مقررات العلوم الشرعية مراعية للمستجدات في مجال تلك العلوم.
- مجال محتوى المقررات:
  - مراعاة الحداثة والصدق في محتوى مقررات العلوم الشرعية وفق المدخل المنظومي.
  - يتميز محتوى مقررات العلوم الشرعية في ضوء المدخل المنظومي بالشمول والتنوع.
  - يتصف محتوى مقررات العلوم الشرعية في ضوء المدخل المنظومي بالاستمرار والتتابع.
  - مراعاة تنظيم محتوى مقررات العلوم الشرعية أفقيًّا ورأسيًّا وفق المدخل المنظومي.
  - تنظيم محتوى المقررات المرتكزة على المدخل المنظومي تنظيمًا منطقيًّا ونفسيًّا.

- مجال طرق تدريس المقررات:
  - تنمية قدرة الطلاب على أسلوب الحوار والمناقشة، من خلال تبنى طرق تدريس حديثة تجعل الطالب محور العملية التعليمية.
  - الاهتمام بتوفير المقررات الاختيارية التي ترتبط بالاهتمامات والاستعدادات المتنوعة للطلاب، لإتاحة الفرصة أمامهم لاختيار المقررات التي تتناسب مع رغباتهم.
  - ضرورة تبني التعلم المرتكز على الطالب، وتشجيع الطالب على التعلم الذاتي، وتبني الطرق الحديثة عند تدريس مقررات العلوم الشرعية وفق المدخل المنظومي.
  - توجه طرق تدريس المقررات وفق المدخل المنظومي لمساعدة الطلاب على التنظيم الذاتي لتعلمهم.
  - أن تستهدف طرق تدريس المقررات وفق المدخل المنظومي زيادة دافعية الطلاب للتعلم.
  - أن تزيد طرق تدريس المقررات وفق المدخل المنظومي من استقلالية التعلم لدى الطلاب وإيجابيتهم.
  - أن تتنوع الأنشطة التعليمية في مقررات العلوم الشرعية المرتكزة على المدخل المنظومي.
- مجال أساليب وأدوات التقويم:
  - أن يراعى التنوع والشمول في أدوات تقويم مقررات العلوم الشرعية وفق المدخل المنظومي.
  - يراعي التقويم بمقررات العلوم الشرعية في ضوء المدخل المنظومي أساليب التقويم البديل.
  - يكسب التقويم المستخدم في المقررات وفق المدخل المنظومي مهارات التقويم الذاتي للطلاب.
  - أن يقدم تقويم المقررات وفق المدخل المنظومي تغذية راجعة عن مستوى تعلم الطلاب.
  - مراعاة العدالة، والمصداقية، والموضوعية، في الأساليب والأدوات المستخدمة في تقويم مقررات العلوم الشرعية وفق المدخل المنظومي.

٦ - الجهات المنوطة بتنفيذ التصور المقترح:

يقترح الباحث أن تقوم لجنة للإشراف على متابعة تطوير وتحديث المقررات وفق المدخل المنظومي، ويكون من مهامها الآتي:

- إعداد مقارنات مرجعية للبرامج الأكاديمية المماثلة محليًّا وإقليميًّا؛ لتحديد نواتج التعلم المستهدفة من المقررات، وتحديد معايير تدريسها وتقويمها.
- وضع إطار لمنظومة أهداف المقررات بشكل محدد يساعد على تحقيقها. وهذه الأهداف هي التي تحدد تركيب منظومة ما، فالأهداف هي النواة التي ينمو حولها النظام، ومن ثم يمكن الانطلاق من مصفوفة لأهداف تلك المقررات ونواتج تعلمها.
- الربط بين الأجزاء المختلفة للبرنامج بعضها ببعض من خلال مصفوفة للمدى والتتابع لمحتوى هذه المقررات.

٧ - بدائل تطبيق التصور المقترح:

البدائل المتاحة لتطبيق التصور المقترح تكون إما عن طريق تطوير المقررات بالجامعة من خلال لجنة مشكَّلة لهذا الغرض، أو أن تُعدَّ برامج تنمية مهنية لأعضاء هيئة التدريس في مواقع عملهم، وتحدد في هذه البرامج المعايير، والأهداف، والمتطلبات، والإجراءات، والتقويم، والمتابعة؛ للوصول إلى المهارات المستهدفة. وهذا الخيار يسهل تنفيذه؛ لما يحققه من عملية تبادل المعلومات والخبرات والمعارف فيما بينهم.

التوصيات والمقترحات:

١. الاهتمام بتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس على كيفية تفعيل المدخل المنظومي في العملية التعليمية؛ لما له من فاعلية في المنظومة التعليمية نظرًا لتلافيه لكثير من أوجه القصور في الطرق التقليدية.

٢. العمل على تنمية اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو استخدام هذا المدخل بصورة تكاملية في التعليم والتعلم، ومحاولة تنمية هذه الاتجاهات بالتدريب على إعداد المقررات والدروس.

٣. التركيز على تفعيل البرامج التعليمية المعتمدة على المدخل المنظومي؛ لما لها من أثر في إثراء العملية التعليمية لدى الطلاب.

٤. توعية المجتمع التعليمي الجامعي بأهمية هذا النوع من المداخل التعليمية، وأنه ليس بديلاً للتدريس المعتاد بقدر ما هو داعم ومكمل له.

٥. إجراء مزيد من الدراسات والبحوث عن استخدام المدخل المنظومي في تخصصات جامعية أخرى، وتوظيفه في العملية التعليمية، ودمجه مع النظريات والاستراتيجيات التدريسية.

المراجع:

المراجع العربية:

الحيلة، محمد محمود. (٢٠٠٣). *تصميم التعليم. نظرية وممارسة*. ط٢. الأردن. دار الميسرة للنشر والتوزيع.

الدويش، محمد بن عبدالله. (٢٠١٣). *تطوير التعليم الشرعي حاجة أم ضرورة*. قطر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

الذبياني، محمد عودة. (٢٠١١). دور الجامعات السعودية في بناء مجتمع المعرفة كخيار استراتيجي للمملكة العربية السعودية، *مجلة رسالة الخليج العربي*، العدد (١٢٤).

الربيعي، سعيد بن حمد. (٢٠٠٨). *التعليم العالي في عالم متغير*، الأردن، عمَّان، دار الشروق للنشر والتوزيع.

الشايع، على صالح. (٢٠١٢). التحديات التي تواجه الجامعات السعودية للتحول نحو مجتمع المعرفة، *مجلة كلية التربية*، جامعة الإسكندرية، العدد٢.

الصغير، ناصر علي. (٢٠٠٦). مشكلات تدريس التربية الإسلامية في المرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمين والطلبة بمدينة الحديدة، *رسالة ماجستير*، كلية التربية، جامعة عدن.

العبادي، هاشم فوزي، الطائي، يوسف حجيم. (٢٠١١). *التعليم الجامعي من منظور إداري: قراءات وبحوث*. الأردن، عمَّان، دار اليازوري للنشر والتوزيع.

آل مساعد، عبدالرحمن محمد على. (٢٠٠٩). *أثر التدريس باستخدام مهارات التفكير الناقد المستنبطة من القرآن الكريم على تنمية التفكير الناقد، والتحصيل الدراسي في مادة الحديث لدى طلاب الصف الثالث المتوسط بالعاصمة المقدسة*، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة أم القرى.

النمر، محمد عبدالقادر. (٢٠٠٤). *أثر استخدام المدخل المنظومي في تدريس حساب المثلثات على التحصيل الدراسي والمهارات العليا للتفكير لدى طلاب الصف الأول الثانوي*، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة المنوفية.

أبو حليمة، رانية. (٢٠١١). *أثر استخدام المدخل المنظومي في تنمية مهارات التدريس للطالبات المعلمات تخصص معلم صف في كلية التربية بجامعة الأزهر بغزة*، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الأزهر في غزة.

الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي. (٢٠١٢). المعايير الأكاديمية لمحتوى برامج الشريعة في مؤسسات التعليم العالي، *الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي*، المملكة العربية السعودية.

بدران، شبل. (٢٠٠٩). *التعليم في عالم متغير، القاهرة*، مصر، دار الجامعة الجديدة.

بكار، عبدالكريم. (٢٠١١). *حول التربية والتعليم*، دمشق، سورية، دار القلم للنشر والتوزيع.

حسب الله، محمد عبدالحليم. (٢٠٠١). استخدام التدريس المنظومي العلاجي في تدريس بعض المفاهيم الرياضية بالمرحلة الإعدادية، *مجلة كلية التربية بدمياط*، جامعة المنصورة.

حسن، رسل، والمرشدي، عماد، والربيعي، عباس. (٢٠١٥). فاعلية استعمال المدخل المنظومي في اكتساب المفاهيم الإحيائية لطالبات الصف الرابع العلمي وميولهن نحو المادة، *مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية*، جامعة بابل.

شهاب، منى عبدالصبور محمد. (٢٠٠١). الاتجاه المنظومي وتنظيم المعلومات، *المؤتمر العربي الأول حول الاتجاه المنظومي في التدريس والتعلم*، مركز تطوير تدريس العلوم، جامعة عين شمس.

صادقي، مصطفى. (٢٠١٢). *منهاج تدريس الفقه دراسة تاريخية تربوية*، واشنطن، أمريكا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

عسيري، خالد. (٢٠١٠). *أثر استخدام المدخل المنظومي في تنظيم محتوى الضرب والقسمة على التحصيل الدراسي لتلاميذ الصف الثالث الابتدائي*، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة أم القرى.

فهمي، أمين فاروق، وجولاجوسكي. (١٩٩٩). الاتجاه المنظومي في التدريس والتعلم للقرن الحادي والعشرين، *مجلة العلوم الحديثة، العدد الأول، السنة الثالثة والأربعون*، مارس.

فهمي، أمين فاروق، وشهاب، منى عبدالصبور (٢٠٠١)، *المدخل المنظومي في مواجهة التحديات التربوية والمعاصرة*، القاهرة: دار المعارف.

نصر، محمد على. (٢٠٠١)، *استخدام التدريس المنظومي في إعداد المعلم العربي في عصر العولمة، المؤتمر العربي الأول حول الاتجاه المنظومي في التدريس والتعلم*، مركز تطوير تدريس العلوم، جامعة عين شمس، القاهرة.

المراجع العربية مترجمة: Arabic references in English:

Alheilah, M. (2003). *Instructional Design: theory and practice*. Amman: Dar Al-Masirah Publishing.

Aldoish, M. (2013). *Developing Islamic education; need or necessity*. Qatar: Ministry of Endowments and Islamic Affairs.

Aldhubiany, M. (2011). Saudi universities role in building knowledge society as Strategic Choice for Saudi Arabia. *Arab Gulf Message, 124*, 153-200.

Alrabiey, S. (2008). *Higher education in changing world*. Amman: Dar Al-Shorok Publishing.

Alshayei, A. (2012). Difficulties facing Saudi universities related to knowledge society transition. *Journal of Education –Alexandria University, 2*, 399-454.

Alsakher, Naser.(2006). Problems of teaching Islamic education in the secondary stage from the point of view of teachers and students in Hodeidah, Master Thesis, Faculty of Education, University of Aden.

Alabadi, H.&Altaey, Y. (2011). *Higher education from administrative perspective: readings and researches*. Amman: Dar Alyazori Publishing.

Almosaed, Abdulrahman Ali.(2009).Effect of teaching using critical thinking skills derived from the Holy Quran on the development of critical thinking and learning achievement in the Hadith subject among the third grade students in the Holy City, PhD thesis, Faculty of Education, Umm Al Qura University.

Alnimar, M. (2004). *The effect of using systemic approach in teaching trigonometry on academic achievements high order thinking skills of the tenth gradestudents. M.Ed. Thesis, University of ALmenofia*, Egypt.

Abu Halima Rania. (2011). *The Effect of Using the Systemic Approach in the Development of Teaching Skills for Female Teachers in the Faculty of Education*, Al Azhar University, Gaza, MA Thesis, Faculty of Education, Al-Azhar University, Gaza.

National Commission for Academic Accreditation & Assessment (2012). *Academic standards for the content of Islamic education programs in higher education* . Saudi Arabia: National Commission for Academic Accreditation & Assessment.

Badran, S. (2009). *Education in changing world*. Cairo: Dar Elgamaa Elgadida Publishing.

Bakkar, A. (2011). *Regarding education*. Damascus: Dar Alqalam Publishing.

Hassaballah, M. (2001). Using systemic approach in teaching some mathematics concepts for elementary stage. *Journal of Damietta Education College – Almansoura University*, 3, 49-57.

Hassan, Russell, Al-Murshidi, Imad, and Al-Rabi'i Abbas. (2015). *The Effectiveness of Using the Systemic Approach in Acquiring the Biological Concepts of Fourth Grade Students and their Orientation towards Article*, Journal of the College of Basic Education for Educational and Human Sciences, Babylon University.

Shihab, M. (2001*). Systemic approach and information processing. paper presented at* first Arab conference of systemic approach on learning and teaching (25-30) -science teaching development center, Cairo: Ain Shams University.

Sadegi, M. (2012). *Islamic jurisprudence curriculum: historical and educational study*. Sashington: High Institution for Islamic Ideology.

Asiri, Khalid, (2010), *The Effect of Using the Systemic Approach in Organizing the Content of Multiplication and Division on the Achievement of the Third Grade Students*, PhD Thesis, Faculty of Education, Umm Al Qura University.

Fahmi, A. & Julajoski (1999*). Systemic approach on learning and teaching for the twenty-first century .Journal of Modern Science, 1,* 38-56.

Fahmi, A. & Shihab, M. (2001). *Systemic approach to meet contemporary educational challenges*. Cairo: Dar Almaarif .

Nasser, M. (2001). *Using systemic approach for Arab teachers' preparation in globalization age.* Paper Presented at First Arab Conference of Systemic Approach on Learning and Teaching (17-23) -Science Teaching development Center, Cairo: Ain Shams University.

المراجع الأجنبية: References:

Center for the Virtual University & Center for Teaching and Learning (2001). *Systems Approach to Designing Online Learning Activities*. Retrieved from: http: //www.umuc.edu/virtualteaching/module1/systems.html

Rosnay, J. (1997) *Analytic vs. systemic approach*. Retrieved from: http: //pespmc1.vub.ac.be/ANALSYST.html

Joint VenterSilicon Valley Network (1997). *Annual report: systemic approach.* Retrieved from: http: //www.jointventure.org/initiatives/21st/annualrpt97/systemic.html

Regional Educational Laboratories Annual Report (2001). *SEDL's systemic approach, creates coherence and builds capacity in schools*. Retrieved from: http: //www.relnetwork.org/2000ar/sedl-text.html

Gross, S. & Thompson, M. (1999). *Why and what is our system approach*.Retrieved from: http: //members.aol.com/train4staf/howit.html

Sorin, E. (2013). The Entrepreneurial University in the Knowledge Society.*Higher Education In Europe.60.(30).*

ملحق رقم (١) (المحكمون)

م	الاسم	الرتبة	التخصص	جهة العمل
١	أ. د. محمد إبراهيم الجاسر	أستاذ	فقه	كلية الشريعة - جامعة القصيم
٢	أ. د. أحمد بن عبدالرحمن الجهيمي	أستاذ	المناهج وطرق التدريس	كلية التربية – جامعة الإمام
٣	أ. د. علي عبدالرؤوف نصار	أستاذ	أصول التربية	كلية التربية – جامعة القصيم
٤	أ. د. ربيع حسن رشوان	أستاذ	علم نفس	كلية التربية – جامعة القصيم
٥	د. سليمان بن ناصر العجاجي	أستاذ مشارك	أنظمة	أستاذ مشارك - جامعة القصيم
٦	أ. د. سعيد جابر المنوفي	أستاذ	المناهج وطرق التدريس	كلية التربية – جامعة القصيم
٧	د. عبدالعزيز بن إبراهيم اليحيا	أستاذ مشارك	علوم القرآن	كلية الشريعة - جامعة القصيم
٨	أ. د. محسن حامد فراج	أستاذ	المناهج وطرق التدريس	كلية التربية – جامعة القصيم
٩	د. صالح عبدالعزيز التويجري	أستاذ مشارك	عقيدة	كلية الشريعة - جامعة القصيم
١٠	أ. د. علاء الدين حسن سعودي	أستاذ	المناهج وطرق التدريس	كلية التربية – جامعة القصيم
١١	د. عبدالرحمن محمد النصيان	أستاذ مشارك	المناهج وطرق التدريس	كلية التربية – جامعة القصيم
١٢	د. عبدالله عبدالخالق جميل	أستاذ مشارك	المناهج وطرق التدريس	كلية التربية – جامعة القصيم
١٣	د. سليمان بن عبدالله المحيميد	أستاذ مشارك	الثقافة الإسلامية	كلية الشريعة - جامعة القصيم
١٤	د. هدى محمد إمام	أستاذ مشارك	المناهج وطرق التدريس	كلية التربية – جامعة القصيم
١٥	د. غادة ناصر التميمي	أستاذ مساعد	المناهج وطرق التدريس	كلية التربية – جامعة القصيم